سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ (٨٥)

أنساب الكتب

لفضيلة الشيخ

أ.د. عبد السلام بن محمد الشثري

الشيخ لم يراجع التفريغ

أنساب الكتب

00966558883286
YouTube/alshuwayer9
alshuwayer9

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛ يرجى المراسلة على البريد التالي:

tafreeghalshuwayer9@gmail.com

سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ

(٨٥)

أنساب الكتب

لفضيلة الشيخ

أ.د. عبد السلام بن محمد الشويعر

النسخة الأولى

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

فالحمد والثناء والشكر لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا على نعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة التي نتفيَّأُ هذه النعم ليل نهار، وصبحًا وعشيًّا، حال يَقَظَتنا، وحال نومنا، ثم بعد ذلك إن كان من شكر في هذا اللقاء فهو أولًا لصاحب هذه الدار، وشكره يكون بالدعاء له بالمغفرة والرحمة، شيخنا وشيخ الوالد: الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم لأبنائه البررة، وعلي رأسهم الصديق -بل الأخ- الشيخ: معن ابن الشيخ حمد الجاسر، كما أن الشكر موصول –أيضًا- لأخي وزميلي الدكتور: عبد الله على التعب الذي يتعبه الكثير، وإن كان مخفيًّا غير ظاهر في هذه اللقاءات التي تعد قبل إلقائها.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حديثنا هذا اليوم هو في الحقيقة عن موضوع عُنْون له بأنساب الكتب، سأتكلم عن هذه التسمية بعد قليل، وأول من أطلقها؛ لكن في الحقيقة كان غرضي من هذا العنوان ومن هذا اللقاء: التنبيه لهذا الفن المهم، والعناية الشديدة به، ولزوم الإكثار من الانتباه إليه، العرب بطبعهم أهل نسب، حتى إن ابن خلدون قال: «**إن العرب تميزوا بفن لا يشاركهم فيه أحد: وهو علم النسب**»، فاقوا الناس في معرفتهم أنساب الآدميين على سبيل التفصيل، والنزول والعلو والتفريع، وهذا أمر لا يُشق لهم غبار، ولا يمكن أن يقاربهم فيه أحد، عنايتهم بالنسب تعدَّت إلى غير ذلك، فكان من أوائل الكتب التي كُتبت في أنساب الحيوانات وخاصة الخيل: ما اعتنى به العرب، وكتبها ابن الكلبي في الكتاب المشهور الذي كان من أوائل الكتب التي طبعت بطريقة التحقيق الحديث الذي حققه أحمد زكي باشا، ثم أعمل فيه بعض قواعد التحقيق الحديثة التي أصبح بعض المتأخرين -أو كثير من المتأخرين- يحاكونه فيها.

ومن اللطائف -قبل أن أنتقل للنوع الثالث من الأنساب-: أن صاحب هذه الدار -الشيخ حمد- عُني بالنوعين الأولين، وله موسوعات فيها، فإن له معاجم، ومعجمًا في جمهرة أنساب الأُسَر، وله معجم -أيضا- في الخيل وما يتعلق بتاريخها وفرسانها وأصولها، أخرج جزءًا في القديم، ثم بعد ذلك أخرج ما يتعلق بالحديث، ولذلك فإن هذا العنوان مناسب بشقِّه الأول -وهو الأنساب- لاهتمامات وأنشطة صاحب هذه الدارة.

❍ **النوع الثالث من العلوم -أو الأنساب- الذي سأتكلم عنه:** وهو نسب الكتب، أو أنساب الكتب، هذا المصطلح -قبل أن أبيِّن معناه- إنَّما أطلق متأخرًا، فأول من عُلم أنه أطلق هذا الإطلاق: بعض الفضلاء، كما قال ابن حجر: من أهل عصره، ذكر ابن حجر في مقدمة كتابه المسماة: بِهَدْيِ السَّاري، وهناك نسخ بخط الحافظ وضع ضمة على الهاء، فتكون: هُدَى السَّاري، فهي ربَّما تكون له تسميتان لهذا الكتاب، قال: سمعت بعض فضلاء عصرنا يقول: «**أنساب الكتب أسانيدها**»، إذًا هذا الأمر الذي أريد أن أتحدث عنه: هو الأسانيد التي تُروى بها الكتب، ولذلك فإن تسميتها بالأنساب هو من باب المجاز، وإن كان الحقيقة هو في النَّسب الذي يكون أثر ولادة، وإنَّما هنا يستخدم من باب البلاغة والمجاز في هذا المعنى، إذًا عندما نتكلم عن أنساب الكتب فإنَّما أعني أسانيدها، وهذا الفن -وهو

أنساب الكتب وإسنادها وروايتها بطرق التلقي والسماع- لا يوجد في أيِّ حضارة إلا عند العرب، ومن أخذ كتبهم ممَّن قد لا يكون أصله عربيًّا، لكن لسانه لسان عربي، فهذا لا يوجد في أيِّ حضارة يوجد عندهم أسانيد للكتب، لا في مشرقية، ولا مغربية؛ اللهم إلا أن يكون من الكتب العربية، هذه الكتب التي نُقلت بالأسانيد أكثرها كتب حديث، وسأحرص أن لا أتكلم عنها كثيرًا، ولكن انتقلت هذه -لا أقول العدوى- وإنَّما انتقل هذا الطبع، وانتقلت هذه العادة لمؤلفات أخر في غير كتب الحديث، فانتقلت لكتب الأخبار والوقائع التاريخية القديمة التي كانت قبل الإسلام؛ كالوقائع الجاهلية، من أمثلة ذلك: كتاب دَعْبل الخُزاعي حينما ألَّف كتابًا مطبوعًا باسم: «**وصايا الملوك وأبناء الملوك من ولد قحطان بن هود**»، كان يسند عن أبيه وعن أجداده، وعن كثير من الأشخاص في أخبار كانت قبل صدر الإسلام، الوقائع التاريخية بعد الإسلام أمثلتها كثيرة، ويكفي في ذلك كتاب إمام المؤرخين: ابن جرير الطبري، كيف أنه أسند كثيرًا من الوقائع، ثم عشرات الكتب -كالواقدي وغيره- عُنُوا بهذا الباب عناية كبيرة جدًّا، «**الفتوح**» لابن أبي عَثم، وغيرهم عشرات الكتب التي عنيت بهذا الباب.

❍ **الأمر الثالث:** وهي كتب الأدب واللغة، أهل الأدب واللغة -أيضا- عُنُوا بهذا الباب، أضرب باسم واحد من أسماء الكتب التي تعدَّد مؤلفوها: وهي كتب الأَمَالي، فإن من كتب الأمالي من عُنِي بالأسانيد: «**الأمالي**» لأبي عبد الله اليزيدي مطبوع مسند، «**الأمالي**» لأبي علي القالي كذلك، «**الأمالي**» لأبي القاسم الزجاج كذلك، أمَّا أمالي السهيلي فمنحًى آخر، وإن سميت باسم الأمالي، الكتب التي عنيت بالأسانيد برواية الخبر -لأني سأذكر الآن تفصيلًا آخر، أو تقسيمًا آخر- كثيرة جدًّا، المرزباني وكتبه المنثورة، العسكري في كتابه: «**المصون في نقد الشعر**»، لا يكاد يوجد صفحتان منه أو ثلاث إلا وفيها إسناد، إذًا فالعناية بالأسانيد عند العرب هذا من طباعهم، فإن العرب من طبعهم: أنهم أهل رواية، ومن طبعهم: أنهم أهل حفظ، وما زال الرواة والإخباريون في وقتنا إذا تكلم أحدهم تصدَّر في المجالس، فيقدم في المجالس بأسباب، في مجالسنا إلى الآن، مَن ربَّما كان إخباريًّا ويخبر بأخبار الناس القريبة التي أدركها، أو أدرك من أدركها وهكذا، إذًا أريد أن أصل لمسألة: وهي قضية: أن وجود هذه الأساليب مشهورة، لكي ندخل في موضوع أسانيد الكتب خاصة، أودُّ أن أبيِّن تقسيمًا ثلاثيًّا، هذا التقسيم الثلاثي يوضح لنا كثيرًا ممَّا يتعلق بالأسانيد، أول ما جاءت الأسانيد كانت الأسانيد متعلقة بالأخبار مباشرة، فكل خبر له إسناده، كل خبر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن أصحابه، أو خبرًا عن العرب وأشعارهم

وغير ذلك كانوا يسندونه على سبيل الانفراد، وهذه الأخبار المسندة بهذه الطريقة شبه انقطعت من القرن الثاني أو الثالث، وبقي الناس بالطريقة الثانية -أو بالوسيلة الثانية-، سأتكلم عنها الآن، حيث جمعت هذه الأخبار وهذه الوقائع في كتب، وأصبح الرواة إنَّما يروون الكتب ولا يروون الأخبار؛ لأن الأخبار كلها دُوِّنت، وقد ذكر بعض المعنيِّين بأحاديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه ربَّما على نهاية القرن الثالث الهجري لم يبق حديث لم يدوَّن في كتاب، وأصبح الناس إنما يروون عن الكتب، حتى قيل: إن البيهقي على كثرة مؤلفاته كل ما يذكره في كتبه ليست رواية سماع مطلق، وإنما سماع لكتب، ليست سماعًا لأخبار على سبيل الانفراد، وإنما هي سماع لكتب، فيسمع لكتب، ثم انتقى من الكتب كتبه هذه الضخمة العظام، إذًا الأمر الثاني وهو الذي سيكون عنه حديثنا الأكبر: وهي الأسانيد للكتب، فأصبحت الكتب بعد ذلك كل كتاب له إسناده، يُروى به عن مؤلفه، ومؤلفه له أسانيده الخاصة التي روى بها الأخبار إلى أصحابها، ثم بعد ذلك لمَّا تطاول بالناس الزمان أصبحوا لا يروُون الكتب مباشرة، وإنَّما جعلوا واسطة، وهذه هي المرحلة الثالثة: وهو الوصول للأَثبات، فأصبحت كتب تجمع الأسانيد للكتب، ويكتفى بالإسناد إلى صاحب الثَّبَت، على سبيل المثال: «**المعجم المؤسِّس**» للحافظ ابن حجر، وقد طبع في أربعة مجلدات ضخام، وهو من أشهر الأثبات عند المتأخرين، جمع جميع الأسانيد التي وصلته إلى الكتب المشهورة، ثم أصبح الناس يروون هذا الكتاب، ثم من هذا الكتاب يكون الاتصال بالكتب، وبالكتب يكون الاتصال بالأخبار، إذا عرفت هذه المراحل الثلاث؛ عرفت أن كل أهل زماننا إنَّما يروون عن الأَثبات، وكل أصحاب الأثبات يروون عن الكتب، وأمَّا أصحاب الكتب فكلهم متقدمون، وأخبارهم متعلقة، لن نتكلم عن أسانيد الأخبار، وإنما سنتكلم عن الجزء الثاني: وهو المتعلق بأسانيد الكتب، المرحلة الثانية بعدما دُوِّنت الكتب والمؤلفات أصبحت لها أسانيد، هذا هو حديثنا الآن، أسانيد الكتب تُعرف بأحد طريقين، أو قبل أن نعرف طرق المعرفة، هذه الأسانيد للكتب قد تكون إسنادًا للكتاب مطلقًا، وقد تكون إسنادًا لنسخة من الكتاب، ولذلك نجد أن بعض الكتب لها طريقان، أو ثلاثة، أو أربعة، وصلتنا هذه الطرق كلها، أو وصلنا بعضها.

ما فائدة التفريق بين الأمرين؟

من آثار التفريق بين الأمرين: أن بعض الروايات تختلف عن بعضٍ بالزيادة، وبالنقص، وبالزوائد، وأعني بالزوائد: ما يضيفه الراوي على الكتاب من تعليقات وتَحْشِيَات تكون متميزة باسمه، أو بلقبه

وكنيته، ونحو ذلك، يعرف هذا بالكتب المشهورة على سبيل المثال: السنن المشهورة عند أهل العلم، أغلب السنن رويت بأكثر من طريق، سنن أبي داود وصلنا رواية اللؤلؤي، وصلتنا رواية ابن داسة، وصلتنا أجزاء من رواية ابن الأعرابي، وغيرها من الروايات الأخرى، إذًا الأسانيد للكتب تارة تكون للنسخة بعينها التي بين أيدينا، وتارة تكون للكتاب كله دون تعيين نسخة معينة، وهذا الذي يوجد في الأثبات.

إذا كان الكتاب عليه إسناد؛ فإن أهل العلم قديما يثنون على هذا الكتاب ثناءً عظيمًا، ويرون أن تملُّك الكتاب الذي عليه إسناد يعتبر في غاية النفاسة، حتى إن المتقدمين من أهل العلم أخرجُوا مصطلحًا سموا هذا المصطلح: بالكتب المنسوبة، إذا أرادوا أن يثنوا على رجل وعلي مكتبته، وأن مكتبته حوت المتميز من الكتب؛ قالوا: وقد اشترى الكتب المنسوبة، ذكر هذا الخطيب، ذُكر في ترجمة: ابن حَجَّ الحَمَوي ووالده، ذكر في ترجمة عدد من الأكابر، إذا قيل: إن الكتب منسوبة، ذكر بعض المعنيِّين بالتراث -وهو الأستاذ عبد السلام هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: أنه إذا قيل: إن هذا الكتاب كتاب منسوب: فمعناه: أن الذي كتبه ونسخه هو من العلماء الموثوق فيهم، وأنه قد حدَّث بهذا الكتاب، أو قُرئ عليه، أو أنه أجاز به، وهذه هي الأسانيد، فيكون الخط معروفًا بمَن، ويكون الإسناد فيه، إذًا إذا أثْنَوا على نسخة خطيَّة قيل: إنها من الكتب المنسوبة العالية التي يوجد فيها إسناد، فكل كتاب من كتب الأدب، أو اللغة، أو غيرها من الكتب: ككتب الشريعة، والأخبار من الوقائع التاريخية وغيرها، إذا وجد عليها إسناد؛ فإنها تكون عالية، وإذا انتفى منها الإسناد، ولم يوجد هذا الكتاب في كتب الأَثبات -وهو الإسناد العام-؛ يصبح هناك شك في صحة هذا الكتاب، وخاصة في طبقات معينة وأنواع معينة من العلوم، أضرب مثالًا، والأمثلة بالعشرات، طُبع مؤخرًا في النَّجف كتاب للواقدي باسم: «**مولد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»، هذا الكتاب ليس له إسناد في النسخة الخطية على تأخرها، ثم بعد ذلك لا يوجد في كتب الأَثبات رواية كتاب الواقدي، مع أن الواقدي من الإخباريين الذين عُنوا بنقل كتبه والإسناد إليها، ولا يعرف في ترجمته أن أحدًا أنسبه إليه، إضافة لنكارة الأسلوب في هذا الكتاب؛ فهذا الكتاب لا يمكن بحال أن يُنسب للواقدي، وإن كان طبع في مطبعة، ووجدت نسخته الخطية في بعض المكتبات، ولذلك حتى المحقق يكاد يجزم -وإن كان يتمنى أنه يصح الكتاب- أن الكتاب لا يصح للواقدي، فمعرفة طرق إثبات الكتاب منها ما يتعلق بالأسانيد.

❍ **ما يتعلق بهذه المسألة:** وهي الأسانيد، قلت في بداية الحديث: أنها موجودة في كتب الحديث بكثرة، وهو الأكثر، أنه وجد في بعض كتب التاريخ ذكرت أمثلة لها، بقي عندي: هل توجد في كتب الفقه أسانيد أم لا؟ نقول: نعم، يوجد ذلك، أضرب لذلك مثالًا: أن الحطَّاب في شرح «**المواهب**»، في ابتداء شرحه لمختصر خليل قال: وأريد أن أتشبه بأهل الحديث فأروي بإسناد الكتاب إلى خليل بن إسحاق المصري صاحب المختصر، ثم روى كتب مالك المسندة كـ «**الموطأ**»، و«**المدونة**»، ثم أراد أن يوصل إلى خليل بن إسحاق، كتب الفقه وخاصة المتأخرة قد يكون الأسانيد فيها للبركة، وإنما المقصود بها: الكتب المتقدمة، مثل: كتابات مالك، وكتابات أبي حنيفة وصاحبيه، وكتب الشافعي، كتب -أيضا- الإمام أحمد وغيره، فكلها واصلة بالأسانيد، لضيق الوقت لعلي أختصر في بعض المسائل التي أودُّ الحديث عنها، من المسائل المهمة التي أريد أن نتحدث عنها: وهو كيف يمكن أن نعرف إسناد كتاب معين، وكيف يمكن أن نكتشفه؟ للأسف أن كثيرًا من المحققين في العقود المتأخرة بعد نشر الطباعة وانتشارها أصبحوا يزهدون تمامًا في نشر أسانيد الكتب ويتركونها، فأصبح القراء الذين يعتمدون على الكتب دون الرجوع إلى المخطوطات يكتفون بذكر الكتب بلا أسانيدها التي هي أنسابها، فحينئذ فات على الناس علم عظيم بسبب ترك الطَّابعين لهذه الأساليب العظيمة، الذي سأذكره الآن: كيف يمكننا الوصول لأسانيد الكتب وأنسابها كما سمَّاها ولقَّبها به بعض المتأخرين؟

❍ **الوسيلة الأولى:** -وهو من أهمها- الرجوع للمخطوطات، وكم في المخطوطات في طُرَرِها، وفي أوائلها وأواخرها من ذكر أسانيد لهذا الكتاب الذي نُسخ، أو لغيره على سبيل التَّبع، فقد يقال: وسمع هذا الكتاب وكتاب كذا: فلان من فلان، وفلان وفلان وفلان، فكمْ يوجد في الكتب في طُرَرِهَا وخواتيمها وأوائلها من السماعات والأسانيد الشيء الكثير الذي هي أسانيد لهذه الكتب، وإن كان أوائل الطباعة لم يُعنُوا بها، لكن ألاحظ خلال العشر -أو العشرين سنة- المتأخرة بدأت العناية فيها واضحة، من الجهود الجيدة والدراسات: قام الدكتور محمد مطيع حافظ بجمع سماعات الضياء المقدسي وحده، وأخرجها في ثلاثة مجلدات، فقط سماعات الضياء؛ لكن أشير فقط للضياء، هذا الرجل حفظ الله عَزَّوَجَلَّ به شيئًا عظيمًا، من الذين أكثروا من سماع الكتب: عندنا الضياء المقدسي في الشام، وعندنا أبو طاهر السِّلفي في الإسكندرية، أو استقر آخر حياته في الإسكندرية، هذان الاثنان رحلا إلى المشرق قبل نزول النوازل بهم، فأخذوا الكتب لا شراء واقتناء فحسب، بل شراء واستنساخًا وبحثًا عن الأجود، مع

اتصال الأسانيد، فنقلوا كثيرًا من أسانيد المشارقة قبل الآفات والنوازل التي نزلت بهم في القرن السادس والسابع والثامن، بعد الثامن انتهت، المشارقة أعني بها: بلاد ما وراء النهر، كان من أعظم من رحل أشخاص متعددون، ومنهم هذان الاثنان، ومنهم الضياء، جمع حقيقة -وهذا جهد قيم جدًّا- الدكتور محمد مطيع حافظ مشيخة وسماعات الضياء المقدسي في ثلاثة مجلدات وأسماها: «**الفتح المبين**»، وهو الحقيقة كتاب جيد ومجهود ضخم جدًّا منه، وفقه الله إن كان حيًّا، ورحمه الله إن كان ميتًا، فإني لا أعلم، ويكفي ذكره الحسن في هذه المؤلفات الجيدة، الذين عُنُوا بسماعات الكتب متعددون، جمع طبقاتهم فقط: ابن نقطة في «**التقييد**»، كتاب «**التقييد**» لابن نقطة إنَّما يُعنى فقط بذكر تراجم الذين يروُون الكتب، لا يعنى بذكر تراجم الذين يروون الأحاديث المتقدمة، وإنما بهذه الطبقة؛ ولذلك عُني المحدِّثون بالتقييد عناية كبيرة جدًّا، طبع في الهند في مجلدين أو ثلاثة، وطبع من ذيوله تقريبًا: أربعة، أو خمسة ذيول، لعناية العلماء بهذه المرحلة: وهي قضية رواية الكتب، إذًا الأمر الأول أرجع للموضوع الأساس، هذا كله استطراد، خرجت عن الموضوع الأساس: وهو قضية كيف نعرف الأسانيد؟ أوَّلُهَا عن طريق المخطوطات، وخاصة المخطوطات المتقدمة المتميزة التي سبق أن أهل العلم سمَّوها: بالمسندة، أو المنسوبة، كلما كانت المخطوطة منسوبة؛ كلما كانت أوثق، ومن أكبر المكتبات المليئة بالكتب المنسوبة: المكتبة العُمَرية التي دخلت فيها مكتبة الضياء المقدسي، ومن أحسن من تكلم عنها: ابن طولون في كتابه: «**القلائد الجوهرية**»، ذكر المراحل التي مرت بها، والدمج الذي كان في عهد الظاهر بيبرس، ثم مرَّت، والآفات ذكرها محقِّقها أحمد دَهْمَان في الهامش، إذًا هذه الوسيلة الأولى.

❍ **الوسيلة الثانية:** -هذه وسيلة مهمة جدًّا- وهي قضية الرجوع للأثبات، عندنا فن في علم الكتب -وبعضهم يصنفه في علم الحديث؛ لأن الأكثر هو تعلقه بعلم الحديث-: وهو ما يتعلق بالأثبات والمشيخات والمعاجم، فإن هذا النوع من المؤلفات مهم جدًّا، من أهم أغراضه: معرفة اتصال الأسانيد بالكتب المشهورة، فيصلون بالأسانيد بالكتب المشهورة من كتب الحديث، ومن كتب الرواية في الأخبار، والتاريخ والتفاسير والفقه، وكذلك -أيضا- في كتب الأدب وغيرها، فيوصلون الأسانيد إليها دون النظر لنسخة معينة، وإنما يذكرون غالبًا أعالي الأسانيد، وهذا عيب في الأثبات؛ أنه يبحث عن أعلى الأسانيد، ولا يبحث عن أجودها، ولذا على سبيل المثال: الفخر البخاري صاحب المشيخة إسناده عالٍ فأصبح الناس يصلون به، مثلًا السَّمْهودي إسناده عالٍ في وقته، فأصبحوا يروون عنه، ولا يروون عن

غيره مثل: عبد الغني المقدسي، مع أنه أدق في الرواية من السَّمهودي، لكن ذاك كان عُمِّر، وسمع صغيرًا، فأصبحت الأثبات تُعنى بأعلى الأسانيد، لأن لهم غرضًا في العلو، هذا من عيوبها؛ لكن يسد هذا العيب: الرجوع للأصول الخطية في البحث عن أسانيد الكتب والعناية بها.

❍ **الوسيلة الثالثة:** -لمعرفة أسانيد الكتب- وهو قضية النقل من الكتب المسندة، على سبيل المثال: إذا نظرت في كتاب: «**المنتظم**» لأبي الفرج ابن الجوزي في التاريخ تجده يسند كثيرًا من الأخبار عن طريق كتب تاريخ، فإذا وقفت على ذلك الكتاب؛ عرفت الإسناد إليه بطريق من نَقل عنه، إذًا فمن نقل بالواسطة ابن العديم في «**تاريخ حلب**»، لا ينقل مباشرة إلا ما ندر، فكل نقولاته ينقل من كتب بأسانيده، فيمكن معرفة الاتصال بأسانيد الكتب عن طريق أولئك، ابن عساكر في «**تاريخ دمشق**» كذلك، بل الخطيب البغدادي كذلك، وبعض الباحثين -وهو الدكتور أكرم العمري- جمع موارد الخطيب البغدادي، المراجع التي رجع لها، والكتب التي نقل منها في كتابه: «**تاريخ بغداد**»، فبلغت المئات، ربَّما الألوف، لا يحضرني الآن العدد بالضبط، إذًا من الوسائل المهمة للباحث إذا أراد أن يبحث عن إسناد كتاب: أن يبحث عمَّن نقل من هذا الكتاب ممَّن يُسند، لا بمجرد النقل المعلق من غير إسناد، إذًا هذه الوسائل الثلاث هي الغالب التي يعرف بها أسانيد الكتب، ويمكن الاتصال بها عن طريقها، سأذكر مُلْحَتَيْنِ متعلقتين بهذا الموضوع، ثم أختم لقائنا اليوم فيما يتعلق بفائدة هذا الأمر على سبيل الإجمال:

❍ **المُلحة الأولى:** أن أهل العلم المتقدمين سواء من علماء الحديث أو من علماء الأصول -وقد عنيت بذكر الأمرين لكي يُعلم أن علماء الحديث ليس وحدهم من اكتفى بذلك، بل حتى علماء الأصول، انظر مختصر ابن الحاجب فستجد فيه بعضًا ممَّا سأذكره بعد قليل-: عُنُوا ببيان درجات التلقي، وصفة رواية الأسانيد للكتب قبل رواية الأسانيد للمتون، عُنوا بها عناية كبيرة، وبيَّنوا أن طرق التلقي ثمانية طرق، هذه الطرق هي التي ترجع لها جميع طرق التلقي، ورتبوها بالقوة والضعف، سأوردها على سبيل الإجمال والسرعة لغرض سأذكره عندما أنتهي من ذكرها، أول هذه الدرجات عندهم: وهو التلقي عن طريق سماع الشيخ، فيتكلم الشيخ ويكون التلميذ والمتلقي مستمعًا لكلامه، ثم قسَّموا إلقاء الشيخ وتحديثه إلى طريقتين:

❍ **الطريقة الأولى:** أن يحدِّث من كتاب، والجمهور: أن الشيخ إذا حدَّث من كتاب؛ فإنه في هذه الحالة يكون أقوى ممَّا لو حدث من صدره، لاحتمال الوهم عليه والخطأ، أو غير ذلك، والغفلة التي

تطرأ على الشخص عندما يحدث من صدره، بخلاف ما لو قرأ من كتاب؛ فإن الخطأ يكون بالتجربة أقل، ويعرف ذلك المعلمون والمدرسون، فإن القراءة من كتاب الوهم فيه يكون أقل، قالوا: وهذه أعلى درجات التلقي، ثم عُنُوا ببيان هذه الدرجة بكيفية التعبير عنها، حدثنا ونحن نسمع، أو نحو ذلك من العبارات.

❍ الطريقة الثانية: **بعد تحديث الشيخ الملقي المروي عنه**: أن يقرأ التلميذ ويكون الشيخ مقرًّا لكلامه، فيقول: نعم، أو أن يسكت، أو يقول: صحيح، أو غير ذلك من العبارات، وجعلوا درجات لهذا الأمر، وهذه الدرجة دون الدرجة الأولى، وإن كان بعض الأصوليين يجعلون الدرجة الثانية مقدمة على الأولى، وهذا غير صحيح، بل أكثر الأصوليين على أن الدرجة الأولى مقدمة على الدرجة الثانية، ولذلك إذا قرأت أيَّ كتاب يسمى: إملاءً، هو من هذه الطريقة، أن الشيخ يقرأ على الناس من صحيفة كتابًا معينًا بأسانيده التي يوصلها إلى صاحب الخبر، أو الشاعر، أو غيرها ممَّن يريد الإيصال إليهم.

❍ الطريقة الثالثة: من طرق التلقي وهي التي يسمونها عندهم: الإجازة، وهذه الإجازات ليست درجة واحدة، بل هي درجات، بعضهم لمعيَّن بمعيَّن، وقد تكون لمعيَّن بغير معيَّن، وقد تكون لمجهول، وقد تكون لمعدوم، وقد تكون لمعلَّق، وأنواع الإجازات متعددة، لكن في الجملة أن بعض أنواعها عامة أهل العلم يجيزون الرواية بها إلا شعبة وإبراهيم الحربي تلميذ الإمام أحمد، وجماعة من المتقدمين، وإلَّا فإن عامة علماء الأصول والحديث يجيزون الرواية بها، وأمَّا العمل بما وُجد بالإجازة فالجمهور على أنه يُعمل به إذا غلب على الظن صحته؛ إلَّا أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن فيقولان: لا يجوز العمل بالمُجاز إلا أن يكون المُجاز عالمًا بمضمونه، فلا يصح العمل بالإجازة بمجهول، بأن يقول: أجزتك بما في هذا الكتاب، أو بما أرويه؛ لأنه لم يعلم بما فيه، فهذه مسألة نبحثها في الأصول.

❍ الطريقة الرابعة: المناولة، وهو أن يناوله كتابًا فيقول: هذا الكتاب أَلَّفْتُه، أو رويت ما فيه وَارْوِهِ عني.

❍ الطريقة الخامسة: المكاتبة، بأن لا يكون الشخص حاضرًا، وإنما يكتب له برسالة فيقول: أُرسل لك بهذا الكتاب، ثم ارْوِهِ عني، والمكاتبة نوع من المناولة، لكنها أضعف منها.

❍ الطريقة السادسة: الإعلام، وهذه يسمونها: الدرجة السادسة، وهو أن يعلمه أن هذا الخبر -أو

هذا الكتاب- من مسموعاته، أو من مروياته، ويسكت، ولا يقول: ارْوِهِ عني، وهذه الدرجة أضعف.

❍ **الطريقة السابعة:** الوصية، بأن يقول: أوصي حال سفري، أو بعد وفاتي أن يروي فلان عنِّي الكتاب الفلاني، وهذا من أضعف الدرجات في الرواية.

❍ **الطريقة الثامنة:** الوجادة، وتكلم العلماء عن الوجادة كلامًا طويلًا، وأنا سأتكلم عنه في دقيقتين قبل أن أنتقل للنقطتين الأخيرة، أو قبل الأخيرة، الوجادة: هو أن يوجد كتاب عليه خط مؤلفه، أو خط راويه، ثم ينقل عنه، الوجادة لا يجوز الرواية بها مطلقًا، وأمَّا العمل بالكتب الموجودة فيجوز إذا غلب على الظن صحتها -أي: صحة الموجود في هذا الكتاب- بإجماع، لمَ قلت هذا الكلام؟ أقول هذا الكلام لأننا قبل قليل كنا نتناقش قبل دقيقتين بمحضر أخي الغالي الشيخ معن في قضية: أن بعض الناس يقول: إن بعض الكتب الموجودة في وقتنا ليست بخط مؤلفها، فعلي سبيل المثال: بعض كتب الدواوين، أو بعض كتب الأدب المشهورة، ولا أريد أن أسمِّي كتبًا معينة؛ لكي لا ينصرف الذهن أني أقصد شخصًا معينًا من الناقدين، وبعض كتب الحديث كذلك أنها غير صحيحة، لماذا؟ لأنها لا توجد نسخة بخط مؤلفها، نقول: أنت لم تعلم طريقة العرب وطريقة المسلمين في نقل الأخبار ونقل الكتب، فإن عندهم الوجادة هي الطريق الثامن الأضعف، فإنَّ نقله بالسماع، أو بالقراءة، أو بالمناولة، أو بالإجازة، كل هذه الدرجات أقوى، وعندهم هو أعلى في ثبوت العلم بصحة ما في هذا الكتاب من مجرد وجود الوجادة بخط مؤلفه، وهذا كلام يدل عليه العقل، إذا أردت أن تناقش بالعقل، ويدل عليه -أيضا- الحال، فإن الحال والأعراف تدل عليه، فإن الناس قرونًا متطاولة يقولون: إن الوجادة كذلك، ولم يعارض أحد في هذا الأمر؛ لأنهم يعلمون أن الوجادة يطرأ عليها احتمالات التقليد، والتزوير، يطرأ عليها احتمال أنه ألَّفه لغير قصد، وإنما أراد أن يجعله مسوَّدة، إلى غير ذلك من الأمور، إذًا هذه المسألة مسألة مهمة جدًّا: وهي قضية طرق التلقي، تفيدنا أن أسانيد الكتب هي وسيلة للثقة بهذه الكتب، وهو الذي سأختم به -إن شاء الله- الحديث عندما أتكلم عن النهاية.

أنا عندي فقط مثالان لطيفان سأذكرهما في قضية سماع الكتب، قد يكون بهما بعض اللطافة، أول هذين المثالين:

-**أنا ذكرت في أول حديثي**- أن أغلب كتب الأدب لا يوجد فيها أسانيد مطبوعة للكتب، نعم أسانيد

فيها للأخبار موجود كثير، سميت قبل قليل تقريبًا: عشرة كتب، أو أقل، أو أكثر؛ لكن الكتب المطبوعة في الأدب يقلُّ حقيقة وجود الأسانيد إلى المؤلفين، هذا قليل جدًّا، سببه أولًا: أن المعنيِّين بطباعة كتب الأدب لا ينتبهون لأهمية الأسانيد كما يعتني بها الذين يعتنون بطباعة كتب الحديث، هذا أولًا.

❍ **ثانيا:** أن الهمة لإسناد كتب الأدب واللغة ضعفت بعد قرون متقدمة؛ لكن من لطائف الكتب التي وصلتنا مسندة: كتاب «**المُجتني**» لابن دريد، ابن دريد له كتاب لطيف جدًّا اسمه: «**المُجتني**»، لطيف أسند فيه أخبارًا في الأدب والأمثال وغيرها، وصلنا مسندًا، الطبعة الهندية التي معنا، ثم طُبع يمكن لها الآن ربما عام اثنين وأربعين هجريًّا، تقريبًا أوشكت على مائة سنة، أو أقل، ذكر إسناده أنه جاء من طريق الشيخ الإمام الأوحد فخر الأئمة لسان العرب: أبي اليُمْن زيد بن الحسن الكِندي، بمدينة دمشق في سنة تسع وتسعين وخمسمائة للهجرة، هذه لها فائدة: أن قراءة كتب الأدب بالطريقة المعتادة بالأسانيد، وقراءتها في المجالس مستمرة إلى هذا الزمان، بدايات القرن السابع تقريبًا، وهذا موجود، كتب الحديث مستمرة إلى زماننا -بحمد الله-؛ لكن كتب الأدب ربَّما قد يكون فيها بعض الانقطاع، ثم ذكر قال: أخبرنا الشيخ العالم الزاهد أبو عبد الله المقرئ النحوي، ثم عن شيخه أبي منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز، عن أبي الطيب محمد بن محمد بن خاقان، هذا مشهور من المسندين في الكتب والمشهورين، قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد الأزدي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ثم ذكر إسنادًا آخر لابن دريد: وهو خبر القاضي أبي محمد بن أيوب، عن ابن دريد، يهمني من هذه المسألة: لما ذكرت أولًا: أنها أفادتنا صحة الكتاب وإسناده، وشهرته واستفاضته عند أهل الزمان.

❍ **الأمر الثاني:** تفيد عن طريقة القرن السادس في قضية استمرارهم على القراءة بالأسانيد، يفيدنا -أيضا- في ترجمة ابن دريد نفسه مؤلف هذا الكتاب، فإنه إنما عَرف محققه أنه وصل إلى هذه السنة -سنة ثلاثمائة وواحد وعشرين-، قال: لأنه حدَّث بهذا الكتاب في هذه السنة، كثير من الأمور المتعلقة بالتراجم لا تُكتشف إلا عن طريق الأسانيد، وهذا قد يأتي ربَّما بعض الأمثلة إليه.

من الأمثلة اللطيفة وهو المثال الأخير الذي أختم به هذه الجزئية: وهي قضية ما جاء في الجزء الثامن من «**السنن الكبرى**» للبيهقي، فإن فيه طَبَق سماع، ويسمى: صورة السماعات، في آخره، في آخر الجزء الثامن، وكان مفصَّلًا ودقيقا دقة متناهية، لو أردنا أن نقرأ السماع ربما يأخذ منَّا ساعتين؛ لأنه بخط صغير، وكلام دقيق، وكان السماع كله أظن على ابن الصلاح؛ لكن سأذكر بعض الكلمات المتعلقة بهذا

السماع، بعدما ذكر من حضر السماع كاملًا، قال الذي كتب السماع: ما خلا فلان وفلان وفلان فإنه حضر السماع وكان ينسخ في بعضه -أي: ما كان مستمعًا، إنما كان يكتب، ثم عدَّد أشخاصًا معيَّنين، ثم ذكر بعد ذلك أشخاصًا بصفة أخرى-، ثم قال في الأخير: وسمع هذا المجلد الثالث، وكان النوم يعتريهم حال السماع، لكي يدلك أن سماعه أضعف من غيره، وكان النوم يعتريهم أحيانًا حال السماع، وكانوا يتحدثون أحيانًا عند السماع، ليدل على أن سماعهم ضعيف، ولهم فوات، وهم: صفي الدين أبو بكر بن تمَّام البغلي الشافعي، وثم ذكر كذا كذا كذا، إلى آخره، أطال في كلام طويل، لماذا ذكرت هذا المثال؟ لكي أدلِّل لك على أن السماعات في القرن السادس والسابع الهجري ليست مجرد بركة ذكر أسماء، بل إنهم يذكرون من فاته ولم يحضر أجزاء، من كان منشغلًا بالكتابة يذكر اسمه، من كان قد نام في أثناء إلقاء الدرس وقراءة الشيخ أو المُمْلي، أو قراءة التلميذ وهو المستَمْلِي، فإنك ستجد أثرًا وتفصيلًا دقيقًا، فهي ليست مجرد فَرَضيات، بقدر ما هي وقائع، وذكرت لك من كتاب مطبوع منذ فترة طويلة وهو المذكور في الهند، وهو كتاب «**السنن الكبرى**»، لمَ ذكرت طبعة الهند؟ لأن الطبعة الأخرى حُذفت السماعات ولم يذكرها في محلها، وإنما هي مذكورة في طبعة الهند.

❍ **أختم بجزئية أخيرة:** وهي ما فائدة معرفتنا لهذه الأسانيد للكتب، سواء كانت كتب حديث، أو كتب فقه، أو كتب أدب، أو كتب شعر، أو غيره؟ عندنا عدد من الفوائد التي تكون بمثابة خلاصة الكلام الذي قلته قبل قليل:

❍ **أول هذه الفوائد:** أن معرفة الأسانيد طريق للوثوق بنسبة الكتاب وبنسبة هذه النسخة، وذلك أن الكتاب يُعرف بالأسانيد، والشهادة تعرف بالنقل، الشهادة المعروفة دون الرواية، تلك الأسانيد رواية، وهذه شهادة، ويعرف بطريق آخر: وهو الاستفاضة، إذًا الكتب -ومثلها الوقائع أمام القضاء- تعرف بأحد أمرين: إمَّا بالرواية للأخبار، أو الشهادة أمام القاضي، أو بالاستفاضة، هناك كتب مستفيضة عند الكل -عند الخاص والعام- أن فلانًا ألف الكتاب الفلاني، وأن هذا الذي بين أيدينا هو كتاب فلان، وهذه الاستفاضة هي دليل في ذاتها، فإذا اجتمع مع هذه الاستفاضة، أو لم تكن هذه الاستفاضة ووُجد الإسناد للكتاب؛ فإنه يدل على إثبات النسبة، ويدل كذلك على التوثيق.

وأغلب الدراسات العلمية التي تتعلق بتحقيق التراث يجب أن يقدم محقق التراث ما يثبت به نسبة هذا الكتاب الذي حققه لمؤلفه، ومن أقوى هذه الأسباب: الأسانيد، وإن كان بعض الذي يقوم بهذا

الدور قد لا ينتبه لهذا الملحظ المهم جدًّا: وهو الأسانيد.

❍ **الفائدة الثانية المهمة جدًّا:** وهو أنه عندما يكون هناك نسخ متعددة لكتاب واحد، فإنه يمكن تقديم بعض النسخ على بعضها، وترجيحها عليها بكون تلك النسخة مسندة أو مسموعة، نضرب مثالًا في «**سنن البيهقي**»، سنن البيهقي هناك نسخة التي عليها السماعات هي التي سمعت أكثر من مرة على أبي عمرو بن الصلاح، هي الغاية في النسخ جودة وصحة وإتقانًا، وما عداها نعتبرها فروعًا عليها، وهي في درجة ثانية، فكلما كان الكتاب مسندًا في المقدمة وتداولته أيدي العلماء بالقراءة، فإنه يكون مظنة التصحيح، ومظنة الصحة معًا.

❍ **الفائدة الثالثة:** أن معرفة الأسانيد مهم في وجود فوائد متعلقة بكل كتاب على سبيل الانفراد، كثيرًا ما يكون بين نسخ الكتاب اختلاف، قد يكون الكتاب الواحد له نسختان خطيتان، فيأتي المحقق ويظن أن في أحد الكتابين زيادة على الآخر، والحقيقة أن إحدى النسختين هي من رواية مختلفة عن الثانية، فمن الخطأ أن تجمع الكتابين في كتاب واحد، بل هذا رواية فلان، وتلك رواية الثاني، فتعرف رواية الأول والثاني مَن المتقدم؟ مَن المتأخر؟ الغالب المتأخر هو أصح النسخ؛ لأن الإخراجة الأخيرة التي اشتهر عند المعاصرين في العشر سنوات أو العشرين سنة الأخيرة تسميتها: بالإبرازة، الإبرازة الأولى، والإبرازة الثانية، وهكذا، الطريق لمعرفة الابرازات، أو الإخراج، وأول من ألمح من المعاصرين لمسألة إخراج النسخ الأولى والثانية: هو الشيخ العلامة: عبد الرحمن المعلمي في مقدمته «**للتاريخ الكبير**»، فقد ذكر كلامًا على هذا الكتاب، وكيف أن البخاري -محمد بن إسماعيل- أخرجه أكثر من إخراج، وكان من أوائل من أبرز هذا، ثم تبنَّاه بعده كثير من الباحثين المعاصرين.

❍ **الفائدة الرابعة:** أن هذه الأسانيد كثيرًا ما يوجد فيها فوائد لا توجد في غيرها، لا في كتب التراجم، ولا في كتب التاريخ، لمَّا أُخرجت بعض السماعات المتعلقة بالكتب الموجودة في المكتبة العمرية والظاهرية، استخرج بعض الباحثين بعض أسماء العلماء من هنا من المملكة من نَجْد، لم يوجد لهم أي أثر إلا في طبقات السماع في تلك الكتب، تجربة سابقة لي في محمد بن مهاني النيسابوري، هذا الرجل لا يوجد له إلا سطر أو سطران في ترجمته، لم يمكن كشفه إلا عن طريق الأسانيد التي رواها، عرفت طبقة زمانه، بلدته، مكانه، وأمكن حينئذ تمييز هذا الرجل من غيره، إذًا قضية معرفة التراجم مهم جدًّا عن طريق هذه الأسانيد.

❍ **الفائدة الأخيرة:** أنه في الحقيقة الآن وُجدت أصوات تقوم بالتشكيك بكثير من كتب التراث الذي ذكرته قبل قليل، سواء كانت الكتب من كتب الشريعة، أو كانت الكتب ليست من كتب الشريعة، وإنما من كتب الأدب، فبعض الناس بدأ ينكر كتب الأدب، وكتب الشعر؛ لأنه لمَّا قارن ما كتبه العرب والمسلمون مقارنة بغيرهم من دول أخرى، ومن قوميَّات أخرى، لا يجد هذا الموروث الضخم الموجود عندهم كالموجود عندنا، الدواوين كم عددها لجاهليين، ولمُخَضْرمين، وللموجودين في صدر الإسلام، لو أردت أن تجمع الدواوين المطبوعة وحدها لاجتمعت لك مكتبة كاملة من كثرتها وعدِّها، وتتجاوز العشرات، بل ربَّما المئات، فبدأ بعض الناس يشكِّك في صحة هذا، ويدعي النَّحْل، وأقوى دليل: وهو قضية معرفة أسانيد الكتب، وكيف أن جُلَّ الكتب هي مروية بالأسانيد ومتصلة إلينا بها، يبقى عندنا الهدف الأخير: وهي قضية المحاكمة، عندما يوجد تعارض فنرجع للمحاكمة، المحاكمة عند وجود التعارض قد تحكم على إسناد كتاب أو خبرٍ مَا بالضعف.

❍ **وهنا فائدة فقط أنا قصدتها لكي أُورد هذا الهدف:** وهو أن أهل العلم يفرقون بين رواية أحاديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرها، فإن رواية أحاديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشددون فيها، كما قال أحمد وغيره: إذا جاء الحلال والحرام شدَّدنا، وأمَّا غيره فنتساهل، ولذلك فإنهم كثيرًا ما يوردون لبعض الرواة وصفًا يسمونه: إخباريًّا، كونه إخباريًّا؛ أي: أنه يروي الأخبار غير الأحاديث المرفوعة للنبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فظاهر قولهم: إنه إخباري؛ أي: يتساهل في رواية الأخبار فيما يتعلق بأخبار الأوائل، وفي أخبار الوقائع المتأخرة، لكن إذا جاءت رواية ذلك الشخص بعينه من الرواة لأحاديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لأقوال الصحابة؛ وقفوا وشدَّدوا، وجعلوا له معيارًا أشد، إذًا الخطأ من جهتين: شخص يظن أن المعيار واحد؛ فحينئذ يشدِّد في رواية كتب الأدب، وفي رواية الكتب المتأخرة، فيجعل لها المعيار الذي جعله أهل العلم لرواة الحديث؛ وهذا غير صحيح، والعكس؛ الذي يساوي فيتساهل فيجعل كلهم في طبقة واحدة، ويظن أن أهل الحديث وعلماء الحديث يتساهلون في الحكم على قبول الأحاديث بمجرد وجود الإسناد.

لعلِّي هنا أن أعلِّق الجرس -إن صح التعبير- في أن هذا اللقاء هو إشارة فقط لما يتعلق بأسانيد الكتب، وأن هذه الإشارة قد تكون تنبيهًا لعدم إغفال هذا الجزء المهم الموجود في التراث الذي يوجد في المخطوطات عند إخراجها، الذي يوجد في بطون الكتب المتعلقة بالأثبات والمشيخات والمعاجم

وغيرها، فلا بد من الانتباه لها عند طباعة الكتب، كذلك لا بد من الانتباه لها عند الدراسة للكتب، كمْ سيُفتح للباحثين من أبواب كبيرة، وتحقيق لكثير من الجزئيات عند التفاتهم لهذه الأمور، علماء الحديث وكتب الحديث قد يكون لهم عناية كبيرة جدًّا، ربما المتأخرون بدءُوا يعتنون أكثر ممَّا أول، لكن أنا أعلق الجرس حتى في غيرها من الكتب الشرعية، من كتب التراث الأخرى التاريخية، كتب التراث الأخرى المتعلقة بالأدب وباللغة وبغيرها.

❍ **الأمر الأخير**: وهو لا بد من زرع ما يتعلق بأهمية الرواية والنقل بالأسانيد، وكيف أن الإسناد في الشريعة الإسلامية من الدين، لذلك في «**مقدمة مسلم**»: أن عبد الله بن المبارك الخراساني -أمير المؤمنين في الحديث، وفي الفقه معًا، المتوفى سنة: مائة وواحد وثمانين-: قال: «**الإسناد من الدين**»، فإن قيل: عمَّن بقي؟ يقوم شرعنا على الإسناد، لما جاء بعض غير المسلمين، وأراد أن يحاكم كتبنا الإسلامية لثقافته هو، ولخلفيَّتِهِ هو؛ لم يستطع أن يتقبَّل هذه الأسانيد وفكرتها، بل إنه لمَّا أراد أن يخرج بعض الكتب قرأ الأسانيد خطأً، وقلب الأسانيد، وجعل الشيخ تلميذًا، والتلميذ شيخًا، وجعل الثلاثة اسمًا واحدًا، أي: الثلاث طبقات اسمًا واحدًا، وهكذا، لعدم الاعتناء بالأسانيد، فالأسانيد هي الدين، والإسناد متصل إلى قيام الساعة في القرآن، وفي كتب الحديث، وفي غيرها من باب التَّبع لبركة القرآن، وبركة علوم الشريعة، هذا ما أردت أن أتحدث عنه حديثي- بحمد الله- كما اشترط عليَّ أستاذي وزميلي الدكتور: عبد الله، أخذ نحوًا من أربعين دقيقة بالتمام، أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفعنا جميعًا بما نقول ونسمع، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

الخاتمة

شكرًا لفضيلتكم على هذا الحديث الضَّافي حول أنساب الكتب، أو الأسانيد التي تُروى بها الكتب، وقد تنقَّل فضيلته في تلك الأسانيد بين عدد من العلوم، ولعل ما يضاف أهمية وطرافة لهذا الموضوع: هو تلك الخصوصية لحضارة العرب بتلك الأسانيد، لدينا بعض المداخلات التي نأمل أن تكون موجزة ومختصرة:

السائل: الدكتور عبد الرحمن بن علي العسكر:

- **أولًا:** أشكر لصاحب هذه الدارة هذه اللقاءات الجميلة والجيدة.

- **ثانيًا:** الدكتور عبد السلام أعرفه من ثلاثين سنة، لا تتنبَّأ بما سيقول، ولذلك كنت قد زوَّرت في نفسي كلامًا كثيرًا لكن أتاه على غالبه، وأنا ما أريد أن أتكلم به هو إضافات فقط لما ذكره أخونا الدكتور، لعل من أساليب نسب الكتب: هو نسبة النسخ الخطية كما أشار، لكن هناك نسبة أخرى: وهي نسبة الكتابة، أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا جاء يحقِّق كتاب: «**إحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام** »، اعتمد تقريبًا على أربع نسخ، ثم أتى للنسخة الأخيرة وقال: وهذه أهم النسخ، وإن كانت تلك النسخ متقدمة عليها لسبب: وهي أنها نسخة منسَّبة، كتبها ابن سيد الناس وهو مؤرخ، ثم قال: قرأتها على ابن دقيق، ثم قال: كتب عليها ابن دقيق العيد صحَّ ذلك وثبت، ثم نقلها عن ابن سيد الناس العلامة الهِكَاري، ثم نقلها عن الهِكَاري ابن أبي الفتوح الصَّفَدي، وكل واحد يقول: نقلته كما شاهدته، إذًا فهي نسخة منسَّبَة، فرأى رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه النسخة أولى بالاعتماد من النسخ الأخرى حتى وإن كانت متقدمة؛ لأنه تداولها العلماء، هذا نوع من أنواع نسب الكتاب؛ وهو نسب النسخ الخطية.

- **النقطة الثانية:** عبارة درجت في بعض المؤلفات، تقول: نسب الكتاب ترجمة مؤلفه، أو ترجمة المؤلف نسب للكتاب، هذه العبارة دارجة عند بعض العلماء، ولذلك صدِّيق حسن خان له كتاب اسمه: «**الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة**»، عقد بابًا في ترجمة أصحاب الكتب الستة، وبدأه بعبارة جميلة قال: فإنه

لا يطمئن قلب بكتاب مؤلف، ولا يسكن فكر من رأى روضَ مصنَّف، ما لم يعرف غارس أشجاره، ومُفوِّف أزهاره، إذ بذاك يتم علم مقداره، وتصفو النفس بالترويح بين وِرْده ونهاره، وكأنه نسب للكتاب، ومنه المبدأ، وإليه المئاب، وأظن أن هذا المسلك هو الذي سلكه العلماء الذين ألَّفوا في معاجم المصنفات؛ كـ «**كشف الظنون**»، وقبله «**الفهرست**» لابن النديم، أنهم يذكرون المؤلف ويترجمون له، ثم يذكرون مؤلفاته، فقد يكون من الأمثلة على ما ذكره أخونا الدكتور الشيخ عبد السلام في الطعن في نسبة الكتاب إلى مؤلفه: أن لا يكون ذا قيمة، فلا تُعرف له ترجمة، وتكون ترجمته ضعيفة لا يصل مستواه العلمي لمثل هذا الكتاب، هذا ما أردت إضافته، والله أعلم، وشكر الله لكم.

الشيخ: أنا أؤكد على ما ذكره فضيلة الدكتور، وهما أمران:

- **الأمر الأول**: قضية العناية بالنسخة الخطية المسندة، والحقيقة هذا يلحظ في عدد من الباحثين بالدراسات العليا عندنا خاصة في الفقه، باعتبار أنني قد يكون تعلقي بالفقه، أنه ربما يقدم يكتفي بقضية قِدَم النسخة، وهذا غير صحيح، بل يجب العناية والتقديم والتفضيل لما كان مسندًا ومقروءًا على مؤلفه، أو تداولتها أيدي العلماء بالقراءة، ونحو ذلك من طرق التلقِّي الثمانية.

- **الأمر الثاني**: ما ذُكر في قضية التعريف بالمؤلف، هذا التعريف بالمؤلف متعلق بالإسناد، فإن التعريف بالمؤلف أو بالناسخ أو بالراوي هو بمثابة التعريف برجال إسناد الحديث المرفوع للنبي، أو الخبر الموقوف على غيره، فهو من الفروع المبنية –أيضًا– على معرفة إسناد الكتاب؛ لأن إسناد الكتاب يعود لأصله –وهو مؤلفه–، فاليه منتهى إسناده ونسبه، أنا أؤيده تمام التأييد.

السائل: الدكتور عبد العزيز الخراشي: شكر الله لكم على ما أفضلتم به من دقيق النظر ولطف الموضوع، وهو ما اعتدنا عليه، وأود أن تكون مداخلتي موزَّعة على الأقسام الثلاثة، غير أنني تبيَّنت قسمين اثنين:

- **الأول**: هو ما يخص الرواية والأسانيد، ثم انتقالها بحكم الحضارة العربية في القرن الثالث من الشفهي إلى ما هو مدوَّن، أو عهد التدوين، فأمَّا ما يخص الرواية؛ فهي باتت تقليدًا أدبيًّا في كتب الأخبار الأدبيَّة لوظائف كثيرة؛ منها: موثوقيَّة الخبر الأدبي، وقد كان ذلك مدخلًا للدكتور وليد الأعظمي في تتبع أبي الفرج الأصفهاني في كتابه: «**الأغاني**» حينما أَشْهَر كتابه المعروف بـ: «**السيف اليماني في نَحْرِ**

الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني».

❍ الثاني: ما يخص أنساب الكتب لا من حيث الأسانيد؛ وإنَّما -إن جاز لي التعبير- أنه يحرم الرضاع بين الكتب كما يحرم بالنسب، أي: تلك الكتب التي ضُمنت كتبًا سابقة، وهذا ما يشيع في القرون الوسطى، بدءًا بالسابع، وانتهاءًا بالعاشر إلى الحادي عشر، خاصة عند الحفَّاظ أمثال: جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، فلولا هؤلاء العلماء لما وجدنا تلك الكتب التي ربما كانت موصولة بالرضاع إلى النسب، فنجد غير كتاب في كتاب واحد، ثم تلا ذلك الخلط العجيب الذي نجده عند نابتة المحققين حين يجمعون كتابين في كتاب من غير فحص أو إدراك، أو نحو ذلك في عصرنا الحديث.

سؤالي هو: القسم الثالث الذي لم أتبينه في المحاضرة حينما ذكرنا أن الأول: يخص الرواية، والثاني: يخص أنساب الكتب، والثالث: ربما غاب عن إدراك الضعيف، لعل مثلكم يوضحه لي شكر الله لكم.

الشيخ: لعلي أعلق على المقدمة، ثم أنتقل للسؤال، ما كتبه الأستاذ وليد الأعظمي عليه رحمة الله في كتابه عن «**الأغاني**» هو في الحقيقة كتاب جيد، واستطاع أن يقدم طرحًا جديدًا؛ لأن بعضًا من الأدباء في القرن الماضي كان يظن أن كل ما قدَّمه أبو الفرج الأصبهاني في كتاب «**الأغاني**» أنه مسلَّم، مع أن أبا الفرج الأصبهاني هو بنفسه يصرح في أكثر من موضع في «**الأغاني**» أنه ليس واثقًا من صدق هذا الخبر، أو في صحة هذا الشعر أحيانًا، حتى في بعض الشعر هو يشكِّك في صحته، مع أنه رواه، وهناك كلمة مش جدًّا عند الأوائل يقول لك: أن من أسند فقد برئت ذمته، وأبو الفرج الأصبهاني هو إخباري يُتساهل في أخباره للقاعدة التي قد مضت معنا.

❍ الموضوع الثاني: حقيقة أنا أؤيد أن يُبحث ويكتب فيه: وهو قضية نسميها: التحريم بالرضاعة؛ أي: لو أخذنا مصطلحات علماء الأدب في الشعر، لنَقُلْ: التضمين، كما أن الشعر يضمَّن ويُقتبس فيه كلام منثور، أو من كلام غيره من الشعر، فقد يقال كذلك في الكتب، هذه في الحقيقة تحتاج إلى محاكمات؛ لأن هناك فرقًا بين التضمين، وبين السرقة العلمية، وحسب ظني أو اطِّلاعي أول من تكلم عن هذه القضية -السرقة العلمية- الجُرجاني صاحب كتاب «**الفروق الفقهية**» من علماء القرن الرابع

الهجري، فقد اتُّهم بعض معاصريه بأنه انتحل بعض كتبه، وهي في الحقيقة تحتاج إلى بحث، ولعل مثلكم أهل لهذا الموضوع أن يبحثها، أو يتكلم عنه ولو جزئيًّا، وهو الحقيقة مفيد جدًّا وخاصة في كتاب السيوطي في «**التعريف المزهر**»، وفي «**الأشباح**»، حينما ضمَّن بعض الكتب، وليته يوجد في كتب الشريعة مثلها، أخرى يوجد بعض الأشياء اليسيرة.

۞ أنتقل للجزئية الثالثة: أنا تكلمت قلت: إن الرواية عمومًا تمر بثلاث مراحل:

❍ **المرحلة الأولى**: رواية الخبر، فيقوم الراوي بنقل الخبر فقط، إمَّا المشافهة ممَّن حضره، أو ممَّن سمعه ممَّن حضره، قد يطول الإسناد أو يقصر، هذا يسمى: رواية الخبر.

❍ **المرحلة الثانية**: جمع الأخبار في كتاب، ثم يصبح الكتاب هو الذي يروى، فيروى فأنا أقول: سمعت كتاب «**المجتنى**» لابن دريد، عن فلان، عن فلان، عن فلان، هذه المرحلة مرحلة بعد طول الزمن وكثرة الكتب أصبحت صعبة، فلا يمكن للشخص أن يتصل إسناده بألوف المؤلفات، مُحَال، سينقضي عمره في سماع فقط الكتب المشهورة، ناهيك عن الكتب غير المشهورة، خرج ربَّما من القرن السابع تقريبًا -لا أضبط الدقة بالتمام، لنَقُلْ: السابع للستمائة تقريبًا- ما يسمى: بكتب الأَثبات، وكتب المعاجم والمشيخات، ونحو ذلك المسميات القريبة من هذا المعنى، هذه الكتب ماذا فعلت؟ بعضها تصنَّف على الأبواب، وبعضها تصنَّف على الأشياخ، فيأتي المؤلف فيقول: أنا أروي كُتب ابن دريد بالطريق الفلاني، أو أروي الكتاب الفلاني، والفلاني، والفلاني من كتب ابن دُريد، والكتاب الفلاني والفلاني من طريق كذا، ثم يأتي بكتاب أبي الفرج الأصبهاني، وله أسانيد متصلة إلى وقتنا للفائدة، فيقول: أروي كتاب الأغاني بالطريق الفلاني، فيكون هذا الفهرس أو الثَّبَت أو المشيخة أو المعجم، وهذه أربعة مسميات لمعانٍ متقاربة، فقط لذكر الكتب التي وصلته بالإسناد، وغالبًا ما يكون قد سمعها، فيكون قد سمعها، فيأتي الذي بعده فلا يروي الكتاب مباشرة، فلا يروي المُجتنى، أو يروي الأغاني فيسمعه كاملًا، وإنما يروي عن العلائي في مشيخته، أو السخاوي، أو السيوطي، والسيوطي له كتاب سماه باسم: «**أنساب الكتب**»، ويقصد بها معجمه وهو معجمه الكبير، أظن اسمه: «**إنشاد الكُتب في أنساب الكُتب**»، فأصبح الناس يروُون المعاجم ولا يروُون الكتب، والآن أغلب مَن في عصرنا إذا أراد أن يسند إلى كتاب لا يسند للكتاب مباشرة، هو يسند إلى معجم، والمعجم يصل إسناده بالكتاب، لا يوجد إسناد متصل إلَّا القرآن، والكتب المشهورة كالستة المستفيضة بين الناس، وبعض الكتب المشهورة جدًّا هي التي

أسانيدها متصلة، وقد يكون سماعها كذلك، أمَّا ما عدا ذلك انقطع سماعها، وإنما أصبحت أسانيدها متصلة بالأثبات، أول من نبَّه لهذا: ولي الله الدهلوي في مشيخته، قال: وقد انقطعت أغلب الكتب إسنادها إلا عن طريق المشيخات، وأغلبها من طريق المصريين الأربعة: السيوطي في مشيخته الكبرى: «**إنشاد الكتب**»، والسخاوي، وابن حجر، نسيت الرابع الآن، ثم قالت: الطبقة التي قبلها كذلك مصريون، والطبقة التي قبلها كانوا شاميين، أو كانوا مصريين، إذًا هذه المرحلة وجدت بعد السابع الآن كل الذي في عصرنا يروونه من طريق الأثبات، وما زالوا إلى عهدنا من المشايخ المكيِّين في القرن الماضي، مشايخ في المملكة هنا: الشيخ أبو بكر خُيِّر له ثَبَت صغير جدًّا، ليس كبيرًا، طبع طبعتين، الذي ثَبَتُه ضخم: الشيخ عبد الستار الدهلوي، توفي تقريبًا: ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين، هذا من أكبر الأثبات الموجودة في القرن الماضي، وله كتاب جميل في التراجم، وكان في تراجم أهل مكة خاصة، يسمى: «**فيض الملك المتعالي في تراجم القرن الثالث عشر والتالي**»، يقصد التالي: الذي أدركه، الذي هو ألف ومئتان، وأول ألف وثلاثمائة، فهذه الأثبات المتأخرة تصل بالكتب المتقدمة، ثم أغلب المعاصرين مشايخنا في الحرم الذي توفُوا كلهم يتصلون عن طريق الشيخ عبد الستار، كل مشايخنا يدورون حول الشيخ عبد الستار؛ لأنه شيخ لهم، أو شيخ مشايخهم، والشيخ عبد الستار أجاز كثيرًا من المشايخ؛ منهم: الشيخ عثمان الشَّاوي، له إجازة لمَّا كان مع الملك عبد العزيز عندما وحَّد شطري المملكة شرقها وغربها، فاستجاز من الشيخ عبد الستار، وإجازته موجودة عندي، أهداها الشيخ عثمان للوالد، وأهداني إياها الوالد، الشيخ عبد الستار أسانيده عالية وهي موجودة.

السائل: الدكتور عبد العزيز:

تقبل الله منا ومنكم ما مضى، وأعاننا على ما بقي، أشكر المضيف الشيخ معن ابن شيخنا رواية ووجادة الشيخ حَمَد، وأشكر مقدمنا شيخنا الشيخ عبد السلام ابن شيخنا الشيخ محمد وجادة ورواية، والمقدِّم الجزيل، الحقيقة يوجد –أيضًا– أسلوب من الأساليب التي ممكن أن تسمى من أنساب الكتب، وهي أصل كل كتاب، وهذه استفدناها كثيرًا من شيخنا في محاضراته، وهي ربَّما أنها أولى بالتسمية بأنساب الكتب، وإن درج الناس على الرواية كما هو مذكور في الكتب، في أنساب الإنسان الشخص أصله من فلان، من العائلة الفلانية، من الفَخِذ الفلاني، من القبيلة الفلانية، من الجَذْم الفلاني، إلى آخره، والخيل –كذلك– في منظمة الواو الفرس من الحصان الفلاني، ووالدته الفرسة الفلانية، إلى آخره،

الكتاب أصله من الكتاب الفلاني إلى آخره، عندي مثال واستفدناه من شيخنا، ومن كثير من مشايخنا: «**منهاج الطالبين وعمدة المفتين**» للإمام النووي، أصله من كتاب «**المحرَّر**» لأبي القاسم الرافعي، وهو أصله من كتاب «**الوجيز**»، وهو مختصر «**للوسيط**»، وهو مختصر «**للبسيط**»، كل الثلاثة لأبي حامد الغزالي، وهو أصله «**نهاية المطلب**» لإمام الحرمين الجويني، وأصله أنه مختصر لكتب الشافعي وهي «**الأم**»، و «**الإملاء**» و «**البويطي**»، و «**مختصر المزني**»، فهذا –أيضًا– أسلوب من أساليب أنساب الكتب، ولو مسكنا أيَّ كتاب في كتب الفقه، أو كتب اللغة، مثلًا: «**الصِّحاح**» أصله كذا إلى آخره، الجوهري، وكتب أصول الفقه إلى آخره، فهذا أسلوب من أساليب أنساب الكتب، كنت أظن حقيقة أن المحاضرة ستكون عن أنساب الكتب بهذه الطريقة، لكن شيخنا كعادته أبدع بطريقة ما شاء الله مفيدة، وهذا لعله مبحث قد يكون –أيضًا– مدخلًا لمحاضرة أخرى، جزاك الله خيرًا.

الشيخ: كلام صحيح دكتور، أَثْرَيْتَنا جزاك الله خيرًا، لا تعليق، ولا ...بعد عروس، اللهم إلا أن هذا الفكر قد تدمج مع ما ذكره الدكتور قبل في قضية الكتب المنقولة، وهذه الكتب المختصرة التي ضمَّت كتبا سابقة، وهذه فكرة الكتب التي اختصرت، من بركة العلم نسبته إلى أهله، كان الشيخ عبد الله بن عثيمين دائما يقول لنا في القاعة، حينما كان يدرسنا في المعهد القضاء كثيرًا: لكي تفهم الكتاب لا بُدّ أن تعرف أصله، من أي الكتب التي اختُصرت، كان يكررها دائما حتى يرى أنها منهج يجب أن يُعنى به، وخاصة في كتب الفقه، إذا استغلق على الشخص كلمة، أو أشكل عليه حكم؛ فليرجع للأصل، قد يكون المختصِر أخطأ في الفهم، قد تكون النسخ تعددت، يكون له أسباب متعيِّنة، وهذا يؤيد ما ذكرته قبل قليل، وهذا الحديث لعله -إن شاء الله- وأنتم أهل له دكتور، أن يكون لك –أيضًا- كذلك فيها دور، والله أعلم.

ألقيت هذه المحاضرة ليلة الجمعة

العاشر من شهر رمضان

سنة أربع وأربعين وأربع مئة وألف من الهجرة النبوية

بمركز حمد الجاسر الثقافي.